- **الجمهورية – الثلاثاء 26.12.2017**

• النفط يقترب من أعلى مستوى منذ حزيران 2015

التفاصيل:

النفط يقترب من أعلى مستوى منذ حزيران 2015

استقرت أسعار النفط اليوم ويحوم خام برنت قرب أعلى مستوياته منذ 2015 بدعم من توقعات الطلب القوي وسط استمرار تخفيضات الإنتاج التي تقودها أوبك وروسيا.

وبلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي في العقود الآجلة 58.52 دولار للبرميل بزيادة خمسة سنتات عن التسوية السابقة.

وبلغ خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة 65.25 دولار للبرميل دون تغيير عن الإغلاق السابق، لكنه يقترب من أعلى مستوياته من حزيران 2015 البالغ 65.83 دولار للبرميل الذي لامسه لفترة وجيزة في 12 كانون الأول.

وكان نشاط التداول هزيلا للغاية اليوم الثلاثاء بمناسبة عطلة عيد الميلاد في كثير من البلدان.

وصعد برنت 47% منذ منتصف 2017. وتعكف منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا، أكبر منتج منفرد للنفط في العالم، على كبح الإنتاج من أجل تقليص الفجوة بين العرض والطلب في السوق ودعم الأسعار.

وبدأ سريان اتفاق خفض الإنتاج في كانون الثاني الماضي ومن المقرر أن يستمر حتى نهاية 2018.

وتوقع وزير النفط العراقي جبار اللعيبي أن يكون هناك توازن بين العرض والطلب خلال الربع الأول من 2018 بما يؤدي إلى تعزيز أسعار النفط.

وجاءت تخفيضات الإنتاج وسط طلب عالمي قوي، والذي يتوقع الكثير من المحللين أن يصل إلى 100 مليون برميل يوميا للمرة الأولى خلال العام المقبل أو في 2019.

- **المستقبل – الثلاثاء 26.12.2017**

• النفط يقترب من أعلى مستوى منذ صيف 2015

التفاصيل:

النفط يقترب من أعلى مستوى منذ صيف 2015
استقرت أسعار النفط اليوم ويحوم خام برنت قرب أعلى مستوياته منذ 2015 بدعم من توقعات الطلب القوي وسط استمرار تخفيضات الإنتاج التي تقودها أوبك وروسيا.

وبحلول الساعة 0650 بتوقيت غرينتش، بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي في العقود الآجلة 58.52 دولار للبرميل بزيادة خمسة سنتات عن التسوية السابقة.

وبلغ خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة 65.25 دولار للبرميل دون تغيير عن الإغلاق السابق، لكنه يقترب من أعلى مستوياته من حزيران 2015 البالغ 65.83 دولار للبرميل الذي لامسه لفترة وجيزة في 12 كانون الأول.

وكان نشاط التداول هزيلا للغاية اليوم الثلاثاء بمناسبة عطلة عيد الميلاد في كثير من البلدان.

وصعد برنت 47 في المئة منذ منتصف 2017. وتعكف منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا، أكبر منتج منفرد للنفط في العالم، على كبح الإنتاج من أجل تقليص الفجوة بين العرض والطلب في السوق ودعم الأسعار.

وبدأ سريان اتفاق خفض الإنتاج في يناير كانون الثاني الماضي ومن المقرر أن يستمر حتى نهاية 2018.

وتوقع وزير النفط العراقي جبار اللعيبي أمس أن يكون هناك توازن بين العرض والطلب خلال الربع الأول من 2018 بما يؤدي إلى تعزيز أسعار النفط.

وجاءت تخفيضات الإنتاج وسط طلب عالمي قوي، والذي يتوقع الكثير من المحللين أن يصل إلى 100 مليون برميل يوميا للمرة الأولى خلال العام المقبل أو في 2019.

- **الشرق الاوسط – الثلاثاء 26.12.2017**
  - العراق: عقد تطوير نفطي مع بكين... واتفاق «إكسون موبيل» عالق

التفاصيل:

العراق: عقد تطوير نفطي مع بكين... واتفاق «إكسون موبيل» عالق
قال وزير النفط العراقي جبار اللعيبي أمس الاثنين، إن العراق لم يتوصل بعد لاتفاق مع شركة «إكسون موبيل» بشأن مشروع بمليارات الدولارات لزيادة إنتاج عدد من الحقول النفطية الجنوبية.
وأبلغ اللعيبي، الصحافيين، في مراسم توقيع اتفاق نفطي منفصل مع شركة صينية، أن المشروع سيعرض على شركات أخرى إذا لم يتم التوصل لاتفاق مع «إكسون» بحلول فبراير (شباط) المقبل.
وفي أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، قال اللعيبي إن محادثات العراق مع «إكسون موبيل» لتطوير المشروع في مراحلها النهائية. ويشمل المشروع مد خطوط أنابيب نفطية وبناء منشآت تخزين

ومشروعاً لضخ مياه من الخليج في المكامن لتحسين الإنتاج. لكنه أوضح أمس أن «مفاوضات المشروع قطعت أشواطاً، لكنها لم تتوصل إلى نتائج نهائية بسبب أفكار لدى الشركة (إكسون موبيل) حول مستويات إنتاج النفط الخام.«
ووقعت وزارة النفط العراقية وشركة «جنهوا» الصينية التي تديرها الدولة أمس، عقداً ابتدائياً لتطوير حقل نفطي شرق بغداد بقيمة مالية تتجاوز 3 مليارات دولار. وقال اللعيبي إن «هذا العقد مهم للعراق لزيادة إنتاج النفط الخام بمعدل 40 ألف برميل يومياً لتلبية متطلبات قطاع الطاقة الكهربائية في بغداد.«
وأشار عبد المهدي العميدي، المدير العام لدائرة العقود والتراخيص البترولية في العراق، إلى أن العقد الجديد سيتيح للشركة الصينية الحصول على رسوم قدرها 3.5 دولار عن كل برميل نفط خام ينتجه الحقل، وسيكون نموذجاً لجميع العقود المستقبلية مع الشركات العالمية. وقال إن «عقد حقل شرق بغداد تمت صياغته بطريقة تعمل على حفظ تكاليف تطوير الحقل إلى حد كبير. هذا العقد سيكون النموذج لكل العقود والاتفاقات المقبلة.«
وأضاف أن العراق يخطط لاستغلال 20 مليون قدم مكعب من الغاز الذي يخرج كمنتج ثانوي مصاحب لإنتاج النفط من حقل شرق بغداد، لتغذية محطة كهرباء كبيرة قريبة. كما توقع العميدي أن يتم التوقيع على الاتفاق النهائي لحقل شرق بغداد بحلول مارس (آذار).
وقال جلال أحمد رئيس شركة «نفط الوسط» التي تديرها الدولة للصحافيين، إن زيادة إنتاج الخام من حقل شرق بغداد النفطي، الذي قال إنه ينتج حالياً 10 آلاف برميل يومياً، ستستخدم في تغذية محطة كهرباء كبيرة قريبة من بغداد. وذكر جلال أيضاً أن الشركة تخطط لزيادة إنتاج حقل نفط خانة النفطي القريب من الحدود الإيرانية إلى ثمانية آلاف برميل يومياً من ألفي برميل يومياً في الوقت الحالي.
وفي سياق متصل، أعلن اللعيبي أمس المباشرة بالإنتاج التجريبي من حقل الصبة النفطي في محافظة ذي قار، بطاقة 20 ألف برميل يومياً. وقال إن «الجهد الوطني للعاملين في القطاع النفطي أثمر، وبالإمكانات المتاحة، عن تأهيل وتطوير حقل الصبة النفطي والوصول بالطاقة الإنتاجية إلى 20 ألف برميل باليوم.«
وأكد على مضي وزارة النفط «قدماً في الوصول بالطاقة الإنتاجية إلى الطاقات المتاحة لهذا الحقل، فضلاً عن الاستثمار الأمثل للغاز المصاحب»، مشيراً إلى أن المنشآت السطحية للحقل تستوعب طاقة إنتاجية تزيد على مائة ألف برميل يومياً.
وأوضح أن حقل الصبة، الذي تم اكتشافه في خمسينات القرن المنصرم، يعتبر من أهم ثلاثة حقول نفطية رئيسية في محافظة ذي قار. ويقع الحقل جنوب شرقي مدينة الناصرية، وفي الاتجاه الشمالي الغربي من حقل اللحيس. وكان العراق قد استحدث مؤخراً تشكيل شركة «نفط ذي قار» التي تتولى إدارة المنشآت والحقول النفطية في المحافظة، وأبرزها حقول الغراف والناصرية والصبة.
كما أشار اللعيبي أمس إلى توقعاته بشأن سوق النفط العالمية، قائلا إن مخزونات الخام العالمية انخفضت إلى مستوى مقبول، وأن هناك مؤشرات إيجابية على أن الأسعار بسوق النفط ستتحسن بدرجة كبيرة العام المقبل. وقال: «أنا متفائل، وخلال الربع الأول من العام المقبل سيكون هناك توازن أكبر بين المعروض والطلب مما سينعكس بصورة إيجابية على تحسين أسعار النفط العالمية». وأضاف أن أي زيادة طفيفة في إنتاج النفط الأميركي في ديسمبر (كانون الأول) قد يكون لها بعض التأثير على الأسعار.

- **النهار – الثلاثاء 26.12.2017**
  - روسيا تحتفظ بموقعها على رأس مصدري النفط للصين
  - النفط يهبط من أعلى مستوى في عامين ونصف

التفاصيل:

روسيا تحتفظ بموقعها على رأس مصدري النفط للصين

أظهرت بيانات #الجمارك الصينية أنّ روسيا احتفظت بصدارة قائمة مصدري#النفط الخام للصين في تشرين الثاني وذلك للشهر التاسع على التوالي.

وتشير البيانات التجارية المفصلة من الإدارة العامة للجمارك الصينية إلى أن واردات النفط الخام من روسيا بلغت 5.12 مليون طن، أو ما يقارب 1.246 مليون برميل يومياً، في تشرين الثاني بزيادة 11 في المئة عن مستواها قبل عام.

وفي تشرين الأول بلغ حجم واردات الصين من النفط الروسي 1.095 مليون برميل يومياً وكانت قد سجلت مستوى قياسياً في أيلول عند 1.545 مليون برميل يومياً.

وجاءت السعودية في المرتبة الثانية إذ بلغت إمداداتها 1.056 مليون برميل يومياً بانخفاض 7.8 في المئة على أساس سنوي.

النفط يهبط من أعلى مستوى في عامين ونصف

وزادت الإمدادات الروسية في أول 11 شهراً من العام بنسبة 15.5 في المئة إلى 54.77 مليون طن ما يوازي 1.2 مليون برميل يومياً بفارق 159 ألف برميل يومياً عن السعودية.

وترجع الزيادة في الإمدادات الروسية في جزء منها للطلب القوي من المصافي المستقلة في الصين وزيادة الإمدادات عبر خط أنابيب سيبيريا.

وجاءت الإمدادات العراقية في المركز الثالث في الشهر الماضي وبلغ حجم الشحنات 4.21 مليون طن أو 1.023 مليون برميل يومياً. وأظهرت البيانات أن الواردات من العراق زادت 5.5 في المئة منذ بداية العام مقارنة بها قبل عام إلى 762 ألفاً و900 برميل يومياً.

وبلغت الواردات من الولايات المتحدة 1.18 مليون طن في الشهر الماضي ما يوازي 228 ألفاً و260 برميلاً يومياً. وبلغ حجم الواردات في الفترة من كانون الثاني إلى تشرين الثاني 6.8 مليون طن ما يعادل 148 ألفاً و600 برميل يومياً.

وانتعش إجمالي واردات الصين من النفط الخام لتسجل ثاني أعلى مستوى على الإطلاق الشهر الماضي مسجلة 9.01 مليون برميل يومياً، وساهم في تعزيز الواردات مجموعة إضافية من حصص الاستيراد موجهة للمصافي المستقلة.

- **الحياة – الثلاثاء 26.12.2017**
  - العراق يتوقع توازن سوق النفط في الربع الأول من 2018
  - إنقاذ استقرار أسواق النفط بخفض الإنتاج و فائض المخزون
  - النفط يقترب من أعلى مستوى منذ 2015

التفاصيل:

العراق يتوقع توازن سوق النفط في الربع الأول من 2018

أبدى وزير النفط العراقي جبار اللعيبي تفاؤله بأن يكون هناك توازن بين العرض والطلب على الخام خلال الربع الأول من عام 2018، ما يؤدي إلى تعزيز أسعار النفط.

وأبلغ الوزير الصحافيين أمس، أن «مخزون الخام العالمي انخفض إلى مستوى مقبول»، وأن «هناك مؤشرات إيجابية على أن الأسعار في سوق النفط ستتحسن بدرجة كبيرة العام المقبل». وقال: «أنا متفائل، وخلال الربع الأول من العام المقبل سيكون هناك توازن أكبر بين العرض والطلب، ما سينعكس بصورة إيجابية على تحسين أسعار النفط العالمية». وأضاف أن «أيّ زيادة طفيفة في إنتاج النفط الأميركي في كانون الأول (ديسمبر) قد يكون لها بعض التأثير على الأسعار».

وتحدث الوزير أثناء مراسم توقيع مع شركة «جنهوا» الصينية النفطية التي تديرها الدولة. وتوصل العراق لاتفاق مع «جنهوا» لتطوير حقل نفط شرقي بغداد- الجزء الجنوبي.

وقال المدير العام لدائرة العقود والتراخيص البترولية بوزارة النفط عبد المهدي العميدي، إن «الوزارة تتوقع أن التكاليف المطلوبة لتطوير الحقل قد تصل إلى ثلاثة بلايين دولار»، لافتاً إلى أن «العراق أدخل تعديلات مهمة على عقد الخدمة الجديد مع الشركة الصينية للربط بين أسعار النفط العالمية وتكاليف التطوير»، في حين أشار اللعيبي إلى أن «التعديلات في العقد أتت للتغلب على الهفوات والاختناقات في عقود الخدمة السابقة».

وأشار العميدي إلى أن «العقد الجديد سيتيح للشركة الصينية الحصول على رسوم قدرها 3.5 دولار عن كل برميل نفط خام ينتجه الحقل، وسيكون نموذجاً لجميع العقود المستقبلية مع الشركات العالمية». وقال إن «عقد حقل شرقي بغداد تمت صياغته بطريقة تعمل على حفظ تكاليف تطوير الحقل إلى حد كبير. هذا العقد سيكون النموذج لكل العقود والاتفاقات المقبلة»، مضيفاً أن «العراق يخطط لاستغلال 20 مليون قدم مكعبة من الغاز الذي يخرج كمنتج ثانوي مصاحب لإنتاج النفط من حقل شرقي بغداد لتغذية محطة كهرباء كبيرة قريبة». وتوقع أن «يتم التوقيع على الاتفاق النهائي لحقل شرقي بغداد بحلول آذار (مارس)».

وفي السياق، قال رئيس شركة «نفط الوسط» التي تديرها الدولة جلال أحمد للصحافيين، إن «زيادة إنتاج الخام من حقل شرقي بغداد النفطي، الذي ينتج حالياً 10 آلاف برميل يومياً، ستستخدم في تغذية محطة كهرباء كبيرة قريبة من بغداد»، لافتاً إلى أن «الشركة تخطط لزيادة إنتاج حقل نفط خانة النفطي القريب من الحدود الإيرانية إلى ثمانية آلاف برميل يومياً من ألفي برميل يومياً في الوقت الحالي».

في سياق متصل، أكد اللعيبي أن العراق لم يتوصل بعد لاتفاق مع «إكسون موبيل» بشأن مشروع ببلايين الدولارات لزيادة إنتاج عدد من الحقول النفطية الجنوبية.

وأضاف أن «المشروع سيعرض على شركات أخرى إذا لم يتم التوصل لاتفاق مع إكسون بحلول شباط (فبراير)».

وفي تشرين الأول (أكتوبر) أشار اللعيبي إلى أن محادثات العراق مع «إكسون موبيل» لتطوير المشروع في مراحلها النهائية. ويشمل المشروع مد خطوط أنابيب نفطية وبناء منشآت تخزين ومشروعاً لضخ مياه من الخليج في المكامن لتحسين الإنتاج.

إلى ذلك، أكد مصدر بقطاع النفط إعادة فتح موانئ «السدر» و«البريقة» و«الزويتينة» النفطية في ليبيا بعد إغلاقها الأسبوع الماضي بسبب سوء الأحوال الجوية.

إنقاذ استقرار أسواق النفط بخفض الإنتاج و فائض المخزون

تركز الاهتمام النفطي هذه السنة، على تقليص فائض المخزون الذي تراكم أثناء فترة انهيار

الأسعار خلال 2014-2016، ما هبط بمستوى سعر نفط «برنت» إلى أقل من 30 دولاراً للبرميل، بينما كان يتراوح في حدود 100 دولار.
بادرت 24 دولة منتجة إلى الاتفاق على خفض الإنتاج بمعدل 1.8 مليون برميل يومياً، من خلال تحالف أقطار منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) مع دول منتجة أخرى. وقاد الاتفاق تفاهم متين بين أكبر دولتين منتجتين للنفط أي السعودية وروسيا. وكانت هاتان الدولتان قد وقعتا اتفاقاً ثنائياً في مدينة «جانجو» على هامش مؤتمر قمة العشرين الذي عقد في الصين في أيلول (سبتمبر) 2016 لأجل استقرار الأسواق. وبدأ تنفيذ اتفاق «أوبك» مع حلفائها منذ الأول من كانون الثاني (يناير) 2017. وتم تمديده مع مرور الوقت حتى نهاية عام 2018. وترك الاتفاق بصماته تدريجاً على أسواق النفط نظراً إلى التزام معظم الدول المشاركة تنفيذ الخفض الإنتاجي.
وارتفعت الأسعار في بادىء الأمر إلى معدل 50-55 دولاراً للبرميل خلال النصف الأول من عام 2017. ومن ثم ارتفعت إلى معدل 60-65 دولاراً خلال النصف الثاني من السنة، بناء على الانخفاض المستمر في الفائض والتصريحات والتقارير التي أشارت إلى النية بتمديد الاتفاق حتى نهاية عام 2018. واتفقت كل الدول المشاركة، بالتمديد المقترح للاتفاق حتى نهاية عام 2018.
ويشير استقرار الأسعار منذ أوائل العام الحالي، إلى النجاح الذي حققته سياسة خفض الإنتاج. فقد كان الفائض 300 مليون برميل أكثر من معدله في مطلع السنة لينخفض إلى نحو 183 ملايين برميل في منتصفها، أي أعلى من معدله لخمس سنوات في مخزون دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو المؤشر الذي تبنته منظمة «أوبك».
واجهت سياسة خفض الإنتاج العالمي، عوائق أهمها زيادة الإنتاج من الدول غير المشاركة في الاتفاق، بخاصة الولايات المتحدة الأميركية. فقد سجل معدل الإنتاج الأميركي خلال عام 2016، نحو 8.9 مليون برميل يومياً. وتوقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، أن يزداد إنتاج النفط التقليدي وغير التقليدي الأميركي إلى 9.3 مليون برميل يومياً في 2017، وأن يستمر ارتفاع الإنتاج إلى نحو 10 ملايين برميل يومياً في 2018. ما يعني أن الإنتاج الأميركي يوازي إنتاجه من كل من السعودية وروسيا، ومن ثم تصبح الولايات المتحدة ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في العالم. وشكلت هذه التوقعات والإنتاج المتزايد من النفط الصخري، الذي كوّن الجزء الأكبر من الزيادة الأميركية، مفاجأة لبعض المراقبين الذين توقعوا زيادة معتدلة في إنتاج النفط الصخري. لكن الذي أخذ يتبين هو أن صناعة النفط الصخري كانت استغلت فترة انهيار الأسعار لتحسين تقنية هذه الصناعة الفتية، ما وفّر لها المجال لزيادة الإنتاج بسرعة وبكميات عالية عند ارتفاع الأسعار. وهذا أمر من الصعب على حقول النفط التقليدي تحقيقه، بخاصة في زيادة كمية الإمدادات النفطية الممكن إنتاجها أو سرعة تحقيق هذه الزيادة.
ارتفعت الأسعار لسببين مختلفين. أولهما، والأهم، هو خفض الإنتاج. والثاني هو نتيجة استمرار زيادة الطلب العالمي على النفط نظراً إلى الأسعار المنخفضة نسبياً مقارنة بسابقاتها، وإلى تحسن معدلات نمو الاقتصاد العالمي من 3 في المئة في 2016 إلى نحو 3.2 في المئة في 2017. كما استمر النفط على أنه الوقود الأساس للصناعات البتروكيماوية ولقطاع المواصلات. ففي الولايات المتحدة ،على سبيل المثال، يبلغ معدل استهلاك وقود المواصلات البرية (البنزين والديزل) نحو 9.2 مليون برميل يومياً. وتحسنت الأسعار أيضاً نتيجة العوامل الجيوسياسية. فقد انخفض الإنتاج من كل من فنزويلا ونيجيريا وليبيا نظراً إلى الاضطرابات السياسية في أقطار «أوبك» الثلاثة، إضافة إلى التطورات السياسية في السعودية. وأثّر بعض التقلبات المناخية في الأسواق أيضاً، مثل إعصار «سيندي» في جنوب الولايات المتحدة، ما أدى إلى اختلالات في الإنتاج والنقل والتكرير.
وعلى صعيد الطاقة على المدى الطويل، من الملاحظ أن عام 2017 شاهد تشييد عدد من مشاريع الطاقات المستدامة في قطاع الطاقة العربية. ومن الجدير بالذكر أن استعمال بعض هذه الطاقات يسبق هذا العام بكثير، على سبيل استعمال الطاقة الهيدروكهربائية (المياه) في مصر منذ عقود. كما تدلّ المعلومات عن مصر على ضآلة حجم استعمال الطاقات المستدامة عربياً حتى

وقت قريب. فمصر كانت الدولة العربية الوحيدة حتى عام 2014 التي استعملت نحو 1 في المئة من الطاقات المستدامة (الشمسية والرياح) لتوليد الكهرباء، إضافة إلى المياه.
يعزى هذا التأخير العربي في استعمال الطاقات المستدامة، إلى توافر المصادر الضخمة من النفط والغاز، وانخفاض أسعارها، ما شجع على زيادة استهلاكها. لكن الأمر الذي أخذ يغيّر الصورة، هو الازدياد العالي نسبياً للاستهلاك السنوي للكهرباء بنحو 7.4 في المئة.
كما يعزى التأخير إلى استخدام الطاقات المستدامة الدعم الحكومي للمنتجات البترولية والكهرباء، ما خلق ضبابية حول الكلفة الفعلية للنفط والغاز.
تنوّع الاهتمام بهذه الطاقات ما بين الدول المستوردة للنفط من جهة، والدول المصدرة له من جهة أخرى. فقد بادر كل من المغرب ومصر والأردن، إلى الاستثمار في مشاريع للرياح والطاقة الشمسية للتعويض عن ازدياد استيراد النفط. بينما استثمرت الإمارات العربية المتحدة أموالاً ضخمة في تشييد محطات نووية لتوليد الكهرباء. وأعلنت السعودية هذا العام عن نيتها في بناء مشاريع طاقة نووية لتوليد الكهرباء. كما أطلقت الدولتان برامج عدة للطاقة الشمسية. والهدف من هذه الطاقات في دول مصدرة للنفط، هو الحفاظ على طاقة تصديرية نفطية عالية بدلاً من استخدام قسم كبير منها على الصعيد المحلي. إذ تدل المؤشرات على أن استمرار معدلات الزيادة السنوية في استهلاك المنتجات البترولية، إذا حصل، سينتج تقليصاً ملحوظاً في الصادرات خلال العقدين المقبلين.

النفط يقترب من أعلى مستوى منذ 2015
استقرت أسعار النفط اليوم (الثلثاء)، ويحوم خام «برنت» قرب أعلى مستوياته منذ 2015 بدعم من توقعات الطلب القوي، وسط استمرار خفوضات الإنتاج التي تقودها «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) وروسيا.
وبحلول الساعة 06:50 بتوقيت غرينيتش، بلغ خام «غرب تكساس الوسيط» الأميركي في العقود الآجلة 58.52 دولار للبرميل بزيادة خمسة سنتات عن التسوية السابقة.
وبلغ خام القياس العالمي مزيج «برنت» في العقود الآجلة 65.25 دولار للبرميل دون تغيير عن الإغلاق السابق، لكنه يقترب من أعلى مستوياته من حزيران (يونيو) 2015 البالغ 65.83 دولار للبرميل، الذي لامسه لفترة وجيزة في 12 كانون الأول (ديسمبر) الجاري.
وكان نشاط التداول هزيلاً للغاية اليوم بمناسبة عطلة عيد الميلاد في كثير من البلدان. وصعد «برنت» 47 في المئة منذ منتصف 2017.
وتعكف «أوبك» وروسيا، أكبر منتج منفرد للنفط في العالم، على كبح الإنتاج من أجل تقليص الفجوة بين العرض والطلب في السوق ودعم الأسعار.
وبدأ سريان اتفاق خفض الإنتاج في كانون الثاني (يناير) الماضي ومن المقرر أن يستمر حتى نهاية 2018.
وتوقع وزير النفط العراقي جبار اللعيبي أمس أن يكون هناك توازن بين العرض والطلب خلال الربع الأول من 2018، بما يؤدي إلى تعزيز أسعار النفط.
وجاءت خفوضات الإنتاج وسط طلب عالمي قوي، والذي يتوقع الكثير من المحللين أن يصل إلى 100 مليون برميل يومياً للمرة الأولى خلال العام المقبل أو في 2019

- **صحيفة الاقتصادية – الثلاثاء 26.12.2017**
  - النفط يقترب من أعلى مستوى منذ يونيو 2015 وسط تخفيضات الإنتاج
  - الصين تسعى إلى تعزيز نفوذها في سوق النفط عبر العقود باليوان
  - مسؤولية «أوبك» القادمة .. الحفاظ على الأسواق هادئة

التفاصيل:

النفط يقترب من أعلى مستوى منذ يونيو 2015 وسط تخفيضات الإنتاج

استقرت أسعار النفط اليوم الثلاثاء ويحوم خام برنت قرب أعلى مستوياته منذ 2015 بدعم من توقعات الطلب القوي وسط استمرار تخفيضات الإنتاج التي تقودها أوبك وروسيا.

وبحلول الساعة 0650 بتوقيت جرينتش، بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في العقود الآجلة 58.52 دولار للبرميل بزيادة خمسة سنتات عن التسوية السابقة.

وبلغ خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة 65.25 دولار للبرميل دون تغيير عن الإغلاق السابق، لكنه يقترب من أعلى مستوياته من يونيو حزيران 2015 البالغ 65.83 دولار للبرميل الذي لامسه لفترة وجيزة في 12 ديسمبر كانون الأول.

وكان نشاط التداول هزيلا للغاية اليوم الثلاثاء بمناسبة عطلة عيد الميلاد في كثير من البلدان.

وصعد برنت 47 بالمئة منذ منتصف 2017. وتعكف منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا، أكبر منتج منفرد للنفط في العالم، على كبح الإنتاج من أجل تقليص الفجوة بين العرض والطلب في السوق ودعم الأسعار.

الصين تسعى إلى تعزيز نفوذها في سوق النفط عبر العقود باليوان

أكد تقرير "ذا إنرجي كولكتيف" الدولي، أن الصين ستبرم عقودا مستقبلية مهمة في مجال النفط الخام من خلال عملتها "اليوان"، معتبرا هذا الأمر قد يكون خطوة مهمة نحو كسر هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، فضلا عن أنه يعد دلالة على ثقة الصين المتزايدة بدورها وتأثيرها في الاقتصاد العالمي.

ولفت التقرير الدولي إلى أن السياسات الاقتصادية الأمريكية الراهنة لها تأثير عكسي غير متوقع، حيث إنها تضع الصين في المقدمة في مجال الطاقة نتيجة أسلوب الإدارة الأمريكية المستمر نحو الاعتماد على الحمائية وهو الأمر الذي من المحتمل أن يؤدي إلى نتائج مغايرة، وهذا واضح بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالطاقة.

وأضاف التقرير أن "زيارة الرئيس الأمريكي أخيرا، لبكين رغم نجاحها وإبرام عديد من الصفقات والشراكات الاستثمارية إلا أن خطط الصين في الاعتماد على اليوان في تجارة النفط تسير على قدم وساق."

وقال التقرير "إن خطط الشركات الصينية للاستثمار في الطاقة بالتعاون مع الجانب الأمريكي شملت الاتفاق على استثمار أكثر من 80 مليار دولار في تطوير الغاز الصخري ومشاريع التصنيع الكيميائي في ولاية فرجينيا الغربية على مدى العقدين المقبلين."

وأشار التقرير إلى أن الصين ستقوم في الفترة المقبلة بما يسمى بعملية ملء الفراغ كبديل عن الدور الأمريكي وتعويض انسحاب واشنطن من ارتباطاتها العالمية واللجوء إلى السياسات الحمائية التي تمثلت في الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ، ووضع التعريفات العقابية على الواردات من

كندا، وغير ذلك، معتبرا هذا يتيح للصين فرصة ذهبية لزيادة نفوذها الاقتصادي في العالم.
وفي سياق متصل، قال جوردن بيرل مدير عمليات الإنتاج في عملاق الطاقة بريتيش بتروليوم "بي بي"، "إن مستقبل الطاقة سيتضمن كثيرا من التحديات والحقائق والمتغيرات الجديدة"، لافتا إلى أن أبرزها يتمثل في أن الطلب العالمي على الطاقة سيرتفع بشكل سريع كما أن الموارد الهيدروكربونية ستظل وفيرة بينما مصادر الطاقة المتجددة ستزدهر بصورة متزايدة، مبينا أن التحدي الأبرز أن العالم يجتاز مرحلة انتقال إلى خفض الكربون.
وذكر بيرل – في تقرير حديث للشركة – أنه لا يوجد منتج أو شركة للطاقة في العالم بمعزل عن سرعة المتغيرات الدولية في هذا المجال، مشيرا إلى أنه على الرغم من التحولات الواسعة ستكون هناك حاجة ملحة من أجل الاعتماد على الهيدروكربونات لفترة طويلة مقبلة.
وأضاف أنه "بالنظر إلى الـ 20 عاما المقبلة نرى أن النفط والغاز سيسهمان بأكثر من نصف مزيج الوقود في العالم"، موضحا أن هذا ليس مختلفا بشكل جذري عن وضع السوق حاليا وأن التعديلات ستكون قاصرة على تراجع الاعتماد قليلا على النفط وزيادة الاعتماد قليلا على الغاز.
ولفت إلى أنه ضمن مزيج الطاقة في المستقبل ستظل الهيدروكربونات مهيمنة لأنه يمكن إنتاجها بتكلفة أقل دائما كما أن الشركات تعمل على إحداث التغيير والتحديث خاصة فيما يتعلق برفع مستويات الكفاءة، مبينا أن شركة بريتيش بتروليوم تعمل على التأكد من أن أعمالها التشغيلية في جميع أنحاء العالم تنفذ التغييرات المطلوبة وتنافس بشكل كبير في عالم يقلص التكلفة ومنخفض الكربون.
من جانبه، قال لـ "الاقتصادية"، مارتن تيلر المحلل من شركة أويل برايس، "إن المحرك الحقيقي للنفط في العام المقبل ليس فقط نمو الطلب، لكن العرض أيضا وتفاعلهما معا"، مشيرا إلى أن المنتجين الأمريكيين يكثفون زيادة الإنتاج للاستفادة من تراجع إنتاج الآخرين.
وأوضح أن التخفيضات الإنتاجية بقيادة "أوبك" وشركائهم المستقلين أدت إلى تقليص حالة وفرة النفط العالمية وبالتالي قادت إلى ارتفاع الأسعار في النصف الثاني من العام، لكن في المقابل شهد الإنتاج الأمريكي استمرارا في الارتفاع لتعويض هذه الانخفاضات بمعدلات سريعة للغاية.
وأشار إلى قيام وكالة الطاقة الدولية أخيرا، برفع توقعاتها لإنتاج النفط الخام الأمريكي وهو أمر أصبح غير موضع خلاف في السوق، مبينا أن زيادات الإنتاج الأمريكي المستمرة تجعل اتفاق "أوبك" والمستقلين على تقليص المعروض يتعرض لضغوط هائلة.
وأفاد بأن السؤال المطروح حاليا على "أوبك" وشركائهم من أوساط اقتصادية عديدة هو: لماذا تقيد الإنتاج لمصلحة الشركات الأمريكية غير الملتزمة بالاتفاق بالأساس؟، مشيرا إلى أن رفع القيود الأمريكية عن الحفر في مناطق عديدة كانت محظورة سابقا لاعتبارات بيئية مثل المياه العميقة وبعض مناطق الحياة البرية في ألاسكا سيجعل من المؤكد زيادة وتيرة الإنتاج أعلى مما كان متوقعا في السابق.
بدوره، قال لـ "الاقتصادية"، ضياء جعفر حجام مستشار وزارة النفط العراقية، "إن التنسيق المستمر بين كبار المنتجين يبشر بعام جديد قوي لسوق النفط في 2018"، لافتا إلى أن عجلة عملية استعادة التوازن في السوق تتسارع بشكل جيد كما أن المخزونات تراجعت على نحو كبير.
وذكر أنه وفقا لبيانات أكتوبر الماضي فإن فائض المخزونات لا يتجاوز حاليا 100 مليون برميل بينما كان قبل خفض الإنتاج فوق 340 مليون برميل.
وأضاف أن "السعودية والعراق وروسيا لهما أدوار رئيسة كبيرة في تعافي السوق"، موضحا أن تحسن مستوى الأسعار يعد مؤشرا جيدا على صحة رؤية "أوبك" للسوق.
واعتبر أن جهود "أوبك" ستتواصل على نحو جيد وستكون هناك استراتيجيات جيدة للتعامل مع كل الاحتمالات والتطورات في سوق النفط.
وفي هذا الصدد، استهلت أسعار النفط الخام تعاملات الأسبوع على تعاملات هادئة بسبب العطلات في أوروبا وأمريكا وإغلاق معظم أسواق المال ومالت الأسعار إلى الانخفاض إلا أن السوق ما زالت تتلقى دعما قويا من إعلان "أوبك" عن تخارج هادئ من اتفاق خفض الإنتاج بعد استكمال استعادة التوازن وتقليص فائض المخزونات إلى المتوسط في خمس سنوات.

وشهدت أسعار النفط انخفاضا طفيفا خلال تعاملات أمس، حيث سجلت عقود خام القياس العالمى مزيج برنت 65.07 دولار للبرميل، وهبطت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس لتغلق عند 58.35 دولار للبرميل.
ويعد السعر الذي سجله خام القياس العالمى مزيج برنت في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي 65.25 دولار وهو أعلى مستوى إغلاق منذ يونيو 2015، مدعومة بتعهدات من السعودية، أكبر منتج في منظمة أوبك، وروسيا، أكبر المنتجين خارج المنظمة، التي ترى أن أي خروج من اتفاق تخفيضات الإنتاج سيكون تدريجيا. وعلى مدى الشهرين المنقضيين لامس الخام الأمريكي أيضا مستويات لم يشهدها منذ منتصف 2015.
وتعافت أسعار النفط في الـ 12 شهرا الماضية بدعم من تخفيضات في إنتاج الخام تنفذها "أوبك" وروسيا ومنتجون آخرون، وهو ما يساعد على تقليل الفائض في المخزونات العالمية.
وحجبت منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أمس، أسعار سلتها بسبب العطلات في أوروبا.

مسؤولية «أوبك» القادمة .. الحفاظ على الأسواق هادئة

أعطى اتفاق أوبك الأخير بتمديد تخفيضات الإنتاج حتى نهاية عام 2018 جرعة من الاستقرار لأسواق النفط العالمية، على النحو المنشود، لكن مجموعة المنتجين من داخل المنظمة وحلفاءهم من غير الدول الأعضاء في "أوبك" لا يستطيعون الاتكال فقط على هذا المنجز؛ حيث لا تزال سيكولوجيا أسواق النفط هشة، مع كثير من عدم اليقين بشأن العرض والطلب وعدم وجود توافق واضح في الآراء حول اتجاه الأسعار. ويبلغ صافي شراء المضاربين في العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط الآن أكثر من مليار برميل، معظمها في عقود الشهر الفوري.
ولإبقاء الأسواق هادئة في العام المقبل، على "أوبك" الحفاظ على رسالتها الإيجابية، وتجنب مفاجآت سيئة والبقاء استباقيا، حيث إن إعادة التوازن في الأسواق في تقدم. صحيح أن الإطار الزمني لخفض الإنتاج واضح الآن، بمعنى أن المتعاملين في الأسواق لا يحتاجون إلى القلق بشأن قرارات منظمة أوبك وحلفائها غير الأعضاء في "أوبك" في أي وقت قريب، لكن أسواقا مضطربة ستجد أشياء أخرى تدعو إلى القلق، كما هو الحال مع اهتمامها الأخير بالتزام روسيا واستراتيجية الخروج من اتفاق "أوبك" لإنهاء التخفيضات. وتراوح القضايا الأخرى للعام المقبل بين عدم الالتزام الكامل بالامتثال، والنمو القوي في النفط الصخري في الولايات المتحدة، وتراجع نمو الطلب العالمي، وكلها قد تكون لها تأثيرات هبوطية، وعدم الاستقرار الجيوسياسي، وهذا قد يدفع الأسعار في أي من الاتجاهين، والمخاوف الصاعدة بشأن عدم كفاية العرض على المدى الطويل.
وجميع هذه العوامل تضاف إلى الأمور التي لا يمكن التنبؤ بها عام 2018. ويبدو أن النصف الأول من العام المقبل يحمل مخاطر أقل. وتتوقع "أوبك" تباطؤ الطلب، وقد أعلنت السعودية أنها ستخفض بشكل أكبر إذا لزم الأمر. أما بالنسبة إلى الانضباط في الاتفاق، فإن عددا قليلا فقط من المنتجين يمكنهم رفع إنتاجهم، وذلك بفضل قلة الاستثمار والتراجع الطبيعي في إنتاجية الحقول منذ تراجع الأسعار عام 2014. وقد تكون المخاطر المحيطة بالتزام روسيا مبالغا فيها من الناحية العملية، حيث إن تخفيضها البالغ 300 ألف برميل في اليوم كان من مستوى خط الأساس الذي تضخم مؤقتا بهذا القدر، لكن تفكك تحالف منظمة أوبك مع المنتجين غير الأعضاء في "أوبك"، الذي قد يكون ربما ناجما عن تحالف روسي - سعودي ناشئ، ستظل له قيمة رمزية كبيرة. وبحلول الربع الثالث من العام المقبل، يجب أن تكون الأمور أكثر إثارة للاهتمام. وتراهن منظمة أوبك على أن الطلب سيرتفع بشكل حاد، كما فعل هذا العام، ولكن هذا غير مضمون. ويمكن أن يثير إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة المخاوف في أي وقت إذا قررت الأسواق أنه يتسارع بسرعة كبيرة جدا، وهذا التصور هو الذي عكر الأسعار في وقت سابق من هذا العام. وتتوقع منظمة أوبك أن يصل إنتاج الدول غير الأعضاء إلى 870 ألف برميل يوميا في العام المقبل، بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي، حيث تمثل الولايات المتحدة كل الزيادة الصافية. ولكن هذه التنبؤات غير موثوقة على

نطاق واسع، وقد قللت "أوبك" من قدر إنتاج الدول غير الأعضاء هذا العام بأكثر من مليون برميل يوميا. التطور السريع لموارد النفط الصخري يعني أيضا أن الأداء السابق يقدم تصورا محدودا للمستقبل، في حين أن توسعه في العام المقبل سيُحدد بمتطلبات المستثمرين الجدد في الحصول على عائدات بدل النمو. في هذا الجانب، يرى عديد من دور المعرفة أن النفط الصخري من المتوقع أن يضيف نحو 700 ألف برميل يوميا عند أسعار نفط بحدود 50 دولارا للبرميل، ويضيف فقط من 100 إلى 150 ألف برميل يوميا إضافية عند 60 دولارا للبرميل. ويمكن أن تضيف سوائل الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة نحو 450 ألف برميل يوميا. وفي مقابل ذلك، التوترات الجيوسياسية صعودية بشكل غريزي، ولكن يمكن أن يكون لها تأثير مغاير إذا تحسنت الظروف في ليبيا، وتوصلت الحكومة المركزية في بغداد والأكراد إلى اتفاق بشأن الصادرات من شمال العراق، أو أن التوترات داخل "أوبك" تقوض اتفاق المنظمة. وقد تشهد فنزويلا التي تضررت من الأزمة انخفاضا في الإنتاج بمقدار 850 ألف برميل يوميا خلال العامين المقبلين في حالة عدم سداد الديون بالكامل أو بمقدار 400 ألف برميل يوميا إذا استمر الوضع الحالي. مع هذا المزيج المربك من المتغيرات، ينقسم المحللون حول ما إذا كانت أزمة العرض تلوح في الأفق بعد ثلاث سنوات من ركود الإنفاق في المشاريع الاستخراجية. وبينما تتساءل الأسواق بالفعل عن كيفية خروج "أوبك" من اتفاقية الإنتاج، فإن السؤال الأكبر هو ما سيتبعها، وما إذا كانت المملكة تستطيع صياغة نهج متماسك يخفف الصفقة المخصصة للعام الماضي في عالم من الاستجابة السريعة لإنتاج النفط الصخري. ولا تريد المملكة من منظمة أوبك العودة إلى الإدارة الدقيقة للسوق أو وضع نطاقات أو أهداف سعرية، حتى إن أمكن ذلك، وقد حددت رؤية لمجموعة موسعة من المنتجين تستجيب للأزمات قصيرة الأجل مثل الأزمات الاقتصادية والركود. وهناك نوع من الاتفاق على الشروط من شأنه أن يبرر التدخل في المستقبل، وعلى روسيا مواصلة التعاون، هذا التعاون سيكون إشارة مهمة للاستقرار إلى ما بعد عام 2018.

- **دار الخليج الاقتصادى – الثلاثاء 26.12.2017**
  - انخفاض المخزونات العالمية إلى مستوى مقبول - العراق : توازن سوق النفط في الربع الأول 2018

التفاصيل:

انخفاض المخزونات العالمية إلى مستوى مقبول - العراق : توازن سوق النفط في الربع الأول 2018

قال وزير النفط العراقي جبار اللعيبي، إنه متفائل بأن يكون هناك توازن بين العرض والطلب على الخام خلال الربع الأول من عام 2018، بما يؤدي لتعزيز أسعار النفط، لافتاً إلى أن مخزونات الخام العالمية انخفضت إلى مستوى مقبول، وأن هناك مؤشرات إيجابية على أن الأسعار بسوق النفط ستتحسن بدرجة كبيرة العام المقبل.

أضاف: «أنا متفائل، وخلال الربع الأول من العام القادم سوف يكون هناك توازن أكبر بين المعروض والطلب، ما سينعكس بصورة إيجابية على تحسين أسعار النفط العالمية»، منوهاً إلى أن أي زيادة طفيفة في إنتاج النفط الأمريكي في ديسمبر/ كانون الأول قد يكون لها بعض التأثير على الأسعار.

وتابع: «هذا هو عقد جديد أجرينا عليه تعديلات جديدة؛ للتغلب على الهفوات والاختناقات في عقود الخدمة السابقة.«

وبدوره قال عبد المهدي العميدي المدير العام لدائرة العقود والتراخيص البترولية بوزارة النفط، إن الوزارة تتوقع أن التكاليف المطلوبة لتطوير الحقل قد تصل إلى ثلاثة مليارات دولار.
وذكر أن العراق أدخل تعديلات مهمة على عقد الخدمة الجديد مع الشركة الصينية للربط بين أسعار النفط العالمية وتكاليف التطوير.
وأشار العميدي إلى أن العقد الجديد سيتيح للشركة الصينية الحصول على رسوم قدرها 3.5 دولار عن كل برميل نفط خام ينتجه الحقل وسيكون نموذجاً لجميع العقود المستقبلية مع الشركات العالمية. وقال: «عقد حقل شرقي بغداد تمت صياغته بطريقة تعمل على حفظ تكاليف تطوير الحقل إلى حد كبير. هذا العقد سيكون النموذج لكل العقود والاتفاقات القادمة».وأضاف أن العراق يخطط لاستغلال 20 مليون قدم مكعبة من الغاز الذي يخرج كمنتج ثانوي مصاحب لإنتاج النفط من حقل شرقي بغداد؛ لتغذية محطة كهرباء كبيرة قريبة.
وتوقع العميدي أن يتم التوقيع على الاتفاق النهائي لحقل شرقي بغداد بحلول مارس/ آذار.
وقال جلال أحمد رئيس شركة نفط الوسط التي تديرها الدولة للصحفيين، إن زيادة إنتاج الخام من حقل شرقي بغداد النفطي، الذي قال إنه ينتج حالياً 10 آلاف برميل يومياً، ستستخدم في تغذية محطة كهرباء كبيرة قريبة من بغداد.
وذكر جلال أيضاً أن الشركة تخطط لزيادة إنتاج حقل نفط خانة النفطي القريب من الحدود الإيرانية إلى ثمانية آلاف برميل يومياً.
في السياق نفسه، أعلنت العراق أنها ستوقع اتفاقاً بالأحرف الأولى مع شركة النفط الصينية جنهوا؛ لتطوير حقل نفطي قرب بغداد .
وقال متحدث باسم وزارة النفط، إن الهدف هو الوصول بالإنتاج في الجزء الجنوبي لحقل شرقي بغداد إلى «40 ألف برميل خلال 5 سنوات من تاريخ نفاذ العقد.«